A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/198
25 February 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/613)]

٥٣/١٩٨- تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، وبعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وبدور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، وإلى سائر قراراتها ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[١] وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "التغلب على فقر البشرية"[٢]،

وإذ تعرب عن قلقها من أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر ما زال يتزايد، لا سيما في البلدان النامية، وأن أغلبية كبيرة منهم من النساء والأطفال،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن معدلات الفقر قد انخفضت في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والمجموعات الضعيفة بينما تتعرض بلدان أخرى لخطر التهميش والاستبعاد الفعلي من فوائد العولمة مما يقيد جهود القضاء على الفقر،

---

(١) A/53/329.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.III.B.2.

وإذ تعرب عن قلقها من أن الأزمة المالية جعلت الفقر القائم يتفاقم في البلدان المتأثرة ووضعت مرة أخرى أعدادا كبيرة من الناس في حالات فقر في البلدان النامية المتأثرة بالأزمة إما مباشرة وإما بصورة غير مباشرة،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أنه من مسؤولية الدول الأساسية تحقيق التنمية الاجتماعية، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي دعم جهود البلدان النامية في القضاء على الفقر وضمان الحماية الاجتماعية الأساسية،

وإذ تلاحظ المقررات والتدابير والإجراءات التي يجري اتخاذها من أجل القضاء على الفقر من جانب البلدان ومن جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، بما في ذلك البنك الدولي، فضلا عن جميع قطاعات المجتمعات في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

١ - **تكرر تأكيد** أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إلى تحقيقه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو القضاء على الفقر المدقع وتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي؛

٢ - **تدعو** إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات لتنفيذ جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ من حيث صلتها بالقضاء على الفقر تنفيذا كاملا وفعالا، بهدف تحقيق أهداف العقد في أقرب وقت ممكن؛

٣ - **تؤكد من جديد** أنه في سياق العمل الشامل للقضاء على الفقر، ينبغي إيلاء انتباه خاص للطابع المتعدد الأبعاد للفقر، وإلى الظروف الإطارية الوطنية والدولية المؤدية إلى القضاء عليه عن طريق القيام، ضمن جملة أمور، بدعم التكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر، مما يمكنهم من المشاركة في صنع القرار بشأن السياسات التي تؤثر فيهم، والنهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، وكذلك الخدمات العامة والإدارة المتسمة بالكفاءة والشفافية والمسؤولية؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه ينبغي معالجة أسباب الفقر في سياق الاستراتيجيات القطاعية كالاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، والأمن الغذائي، والسكان، والهجرة، والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم، والمياه العذبة، والتنمية الريفية، والاستخدام المنتج، وفي سياق الاحتياجات المحددة للمجموعات المحرومة والضعيفة، بطريقة تؤدي إلى زيادة الفرص والاختيارات للناس الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من بناء قوتهم وأرصدتهم بحيث يحققون الاندماج الاجتماعي والاقتصادي؛

٥ - **تؤكد** أهمية التصدي للأسباب الأصلية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وتشدد في هذا السياق على الدور الأساسي في القضاء على الفقر للنمو الاقتصادي المناصر للفقراء والذي يخلق العمالة وينهض بالتوزيع العادل للدخل؛

٦ - **تسلم** بأن عملية العولمة تصحبها تحديات جديدة، لا سيما للبلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نموا، في الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

٧ - **تسلم أيضا** بأهمية استجابة السياسات المناسبة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني ولا سيما بانتهاج سياسات محلية سليمة ومستقرة تضمن، في جملة أمور، سياسات سليمة اجتماعية وفي مجال الاقتصاد الكلي بما يحقق هدف القضاء على الفقر؛

٨ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات مستمرة من جانب المجتمع الدولي لخلق بيئة اقتصادية تمكينية وزيادة مساعدة البلدان النامية في جهودها للتغلب على الآثار السلبية للعولمة ومحاربة التهميش ومتابعة تنميتها؛

٩ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة أن تنهض بسياسة نشيطة وواضحة لتشجيع إدماج منظور نوع الجنس في التيار الرئيسي واستخدام التحليل المتعلق بنوع الجنس كأداة لإدماج بُعد نوع الجنس في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١٠ - **تؤكد** أن التنمية الريفية، تظل في البلدان النامية أساسية لجهود القضاء على الفقر، ويتضمن هذا في الغالب الإصلاح الزراعي، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتوسيع الوساطة المالية الريفية، واتخاذ تدابير لضمان الأمن الغذائي، وتوفير التعليم الأفضل، والاستفادة بقدر أكبر من التكنولوجيا المناسبة، وضمان الأسعار العادلة لتوفير الدوافع للاستثمارات الزراعية وزيادة الإنتاجية بما في ذلك الانتاجية في القطاع غير الرسمي؛

١١ - **تؤكد أيضا** أنه ينبغي معالجة الفقر الحضري في جميع البلدان، في جملة أمور، بتشجيع أسباب الرزق المستدامة للناس الذين يعيشون في حالة فقر حضري عن طريق توفير التدريب والتعليم وغير ذلك من خدمات المساعدة على التوظيف وتوسيع إمكانية الوصول إليها ولا سيما للمرأة والشباب والعاطلين أو قليلي العمل؛

١٢ - **ترحب** بأن عددا كبيرا من البلدان وضع خططا وبرامج لمحاربة الفقر، **وتشير** في هذا السياق إلى جهود تحقيق هدف التخفيض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لنسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، **وتدعو** جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، إلى وضع أو تعزيز سياسات متكاملة للقضاء على الفقر وتنفيذ خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر بطريقة المشاركة، لمعالجة السبب الأصيل للفقر بما يشمل الإجراءات على كل من الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، **وتؤكد** أنه ينبغي لهذه الخطط أو البرامج أن تضع استراتيجيات تشمل المرامي والأهداف المحددة زمنيا والتي يمكن تحمل تكاليفها للتخفيف الكبير من الفقر العام والقضاء على الفقر المطلق، مع أخذ الظروف الوطنية المحددة في الاعتبار؛

١٣ - **تطلب** إلى البلدان المتقدمة النمو تعزيز جهودها لتحقق في أقرب وقت ممكن، الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وأن تسعى في حدود ذلك الهدف إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا حيثما يتفق على ذلك؛

١٤ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، تنفيذ جميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تنفيذا كاملا وفعالا، ومن ثم دعم جهودها للقضاء على الفقر؛

١٥ - **تؤكد** على أهمية زيادة سيطرة الفقراء على الموارد، بما في ذلك الأرض، والمهارات، والمعرفة، ورأس المال، والاتصالات الاجتماعية؛

١٦ - **تؤكد أيضا** على دور الائتمانات الصغيرة بوصفها أداة هامة في التصدي للفقر وتشجع توليد التوظيف الذاتي المنتج وتمكّن الناس الذين يعيشون في فقر، لا سيما المرأة، وبذا تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المشتركة في القضاء على الفقر بدعم واستكشاف إمكانية إدماج نهج الائتمانات الصغيرة في برامجها، وزيادة وضع آليات أخرى للتمويلات الصغيرة حسب الاقتضاء؛

١٧ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق الرامي إلى التنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات، حيث كان موضوع القضاء على الفقر موضوعا مشتركا فيها؛

١٨ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق بين الوكالات، ومن بينها المنظمات والصناديق والبرامج ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز، بهدف القيام بمتابعة متكاملة للمؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد لجنة التنسيق الإدارية لبيان بشأن الالتزام بالعمل على القضاء على الفقر[٣]، وتشجع هذه الوكالات على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لدعم الدول الأعضاء في جهودها بغية تحقيق أهداف العقد؛

١٩ - **تكرر تأكيد** ندائها إلى جميع المانحين لإعطاء أولوية عليا للقضاء على الفقر في برامج المساعدة الإنمائية التي يضطلعون بها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتدعو صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة إلى دعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر المطلق، والتخفيف إلى حد كبير

---

(٣) **انظر** TD/B/EX(18)/INF.1.

من الفقر العام وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لوضع وتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات متكاملة للفقر بما في ذلك بناء القدرات، ودعم الجهود المبذولة لتمكين الناس الذين يعيشون في حالة فقر؛

٢٠ - تلاحظ مع التقدير جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر أو المساهمة في ذلك والتي تضطلع بها البلدان والمنظمات الدولية وتشجع القيام بإجراءات مستمرة وزيادة التعاون بين مختلف المبادرات؛

٢١ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والنامية ذات الاهتمام برصد ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية على التوالي للبرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تؤكد تشجيع الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة والعادلة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر[٤]؛

٢٢ - تقرر أن يكون موضوعا اليوم الدولي للقضاء على الفقر لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ هما على التوالي "المرأة والقضاء على الفقر" و "العولمة والقضاء على الفقر"؛

٢٣ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالإجراءات والمبادرات التي يمكن اتخاذها للألفية الجديدة؛ والمقترحات من أجل تنسيق أفضل للإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨

---

(٤) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول.